

Maṣādiru Tamwīlil Ta'limi fīl Madrasatil Islāmīyati min Manzūri Nizāmi Tamwīlil Ta'limi fī Indūnisiyā

Mohammad Affan¹⁾, Zaki Ulien Nuha²⁾

¹⁾King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia, ²⁾Sekolah Tinggi Agama Islam Ali bin Abi Thalib Surabaya, Indonesia

Email: ¹⁾442106497@student.ksu.edu.sa, ²⁾zakiun@stai.ali.ac.id

 <https://doi.org/10.54214/alfawaid.Vol14.Iss2.678>

ABSTRACT

Education has a very important role in promoting the civilization of the nation. A good education can encourage the creation of a good, creative and productive society so that it can finally achieve the goals of the state. Through this Indonesian national education system, the government must be able to ensure the equitable distribution of educational opportunities, as well as the importance and efficiency of education management to meet challenges in line with the changing demands of local, national and global life. The budget allocation system for education in Indonesia is strongly influenced by government policies. The researcher used the library research method by collecting information and data with the help of various materials found in the library such as reference books, similar previous research results, articles, notes and various journals related to the problem to be solved. Research activities are carried out by collecting information and data with the help of various materials in the library such as reference books, similar previous research results, articles, notes and various journals related to the problem to be solved. The research concluded that the financing of education in Indonesia through seven sources: Sources of funding from the central government from Law No. 20 of 2003 on the national education system, Article 49 "Education funds other than education salaries and official education costs are allocated at a minimum of 20% of the state budget and a minimum of 20% of the local revenue budget called the Public Allocation Fund and partially added with the Special Allocation Fund, local governments, parents of students, adoptive parents, community groups, students themselves and sources of institutions or associations.

Keywords: finance, education, Islamic school, Indonesia

المخلص

يعتبر للتعليم دور مهم للغاية في تعزيز حضارة الأمة. يمكن للتعليم الجيد أن يشجع على إنشاء مجتمع جيد ومبدع ومنتج حتى يتمكن في النهاية من تحقيق أهداف الدولة. فمن خلال نظام التعليم الوطني الإندونيسي هذا، يجب أن تكون الحكومة قادرة على ضمان التوزيع العادل للفرص التعليمية، فضلاً عن أهمية وكفاءة إدارة التعليم لمواجهة التحديات بما يتماشى مع المتطلبات المتغيرة للحياة المحلية والوطنية والعالمية. يتأثر نظام تخصيص الميزانية للتعليم في إندونيسيا بشدة بالسياسات الحكومية. استخدم الباحث منهج البحث المكتبي من خلال جمع المعلومات والبيانات بمساعدة المواد المختلفة الموجودة في

Diterbitkan oleh STAI Ali bin Abi Thalib Surabaya

Website Jurnal : <https://jurnal.stai-ali.ac.id/index.php/Alfawaid>

DOI Jurnal : <https://doi.org/10.54214/alfawaid>

المكتبة مثل الكتب المرجعية ونتائج البحوث السابقة المماثلة والمقالات والملاحظات والمجلات المختلفة المتعلقة بالمشكلة المراد حلها. يتم تنفيذ الأنشطة البحثية من خلال جمع المعلومات والبيانات بمساعدة مواد مختلفة في المكتبة مثل الكتب المرجعية ونتائج البحوث السابقة المماثلة والمقالات والملاحظات والمجلات المختلفة المتعلقة بالمشكلة التي سيتم حلها. واستنتج البحث بأن تمويل التعليم في إندونيسيا من خلال سبعة مصادر وهي: مصادر التمويل من الحكومة المركزية من القانون رقم 20 لسنة 2003 بشأن نظام التعليم الوطني، المادة 49 "يتم تخصيص أموال التعليم بخلاف رواتب التعليم وتكاليف التعليم الرسمية بحد والمضاف جزئياً و20٪ كحد أدنى من ميزانية الإيرادات المحلية تسمى صندوق التخصيص العام ميزانية الدولة أدنى 20٪ من مع صندوق التخصيص الخاص والحكومات المحلية ومن أولياء أمور الطلاب والآباء بالتبني ومجموعات المجتمع والطلاب أنفسهم ومصادر من المؤسسات أو الجمعيات.

الكلمات الأساسية: التمويل، التعليم، المدرسة الإسلامية، إندونيسيا

المقدمة

تصبح تكلفة التعليم معياراً لاستمرارية عملية التعليم بحيث لا يتم فصل المؤسسات التعليمية عن إدارة التمويل. يمكن ملاحظة ذلك من جميع المؤسسات التعليمية تقريباً دون تكبد تكاليف وسيؤثر ذلك على العملية التعليمية. لذلك، لن يتم فصل إدارة التعليم بأكملها عن نطاق التمويل ومصادر تكاليف التعليم.

مصادر تمويل التعليم هي تمويل يتم تنفيذه على أساس مسؤولية الدولة كمؤسسة مكلّفة بموجب القانون بتوفير التعليم، سواء من قبل الدولة أو المناطق. تنظم أنواعها ومخصصاتها بقرارات رئاسية أو وزارية تتعلق بالتمويل والتعليم (Harahap, 2022). يجادل جونز ومورفيت بأن "التعليم له دور حيوي في الاقتصاد والدولة الحديثة

هناك ثلاثة أشياء مهمة تتعلق بتمويل التعليم. أولاً، من أين مصدر التمويل؟ ثم أين يتم تخصيص الأموال؟ وأخيراً، كيف يتم تقرير المساءلة لهذا التمويل؟ الأمر بسيط لكن تنفيذه صعب للغاية. حتى يومنا هذا لا يزال هناك العديد من المؤسسات التعليمية وخاصة المؤسسات التعليمية الإسلامية التي تندر أحوالها بالخطر بسبب ذلك.

القانون رقم 20 لعام 2003 بشأن نظام التعليم الوطني المادة 49 حيث قال "يتم تخصيص أموال التعليم بخلاف رواتب التعليم وتكاليف التعليم الرسمية بحد أدنى 20٪ من ميزانية الدولة و 20٪ كحد أدنى من ميزانية المحلية للوفاء بتنفيذ التعليم الوطني (Sisdiknas, 2003). مصدر تكاليف التعليم هو المنبع، في حين أن تخصيص تكاليف التعليم هو المصعب، حيث يجب استخدام الأموال بشكل متناسب باستخدام مبادئ الفعالية والكفاءة. كسب المال صعب للغاية ولكن عندما يكون المال متوفر، لا يختلط الأمر على قلة من الناس حول وجهة الأموال. إذا كان الأمر يتعلق فقط بقضاء طفل صغير فيمكن، لكن الإنفاق على الأمور الأكثر إلحاحاً يتطلب الحكمة. (Pidarta, 2004) لهذا السبب يتعين على العديد من قادة المؤسسات التعليمية التعامل مع القانون بل والأسوأ من ذلك حتى يتم سجنهم لمجرد أنهم ليسوا حريصين في تخصيص الميزانية. أحياناً ما يكون تعقيد نظام محاسبة الموازنة هو سبب فشل العديد من القادة في إدارة تمويل التعليم. بالنسبة إلى محدودية أو نقص تمويل التعليم فإن المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية والحكومية أو الخاصة والدولية والتقليدية والدينية والوطنية في إدارتها مرتبطة بصناديق التعليم وسيكون للمدرسة بالطبع مصدر تمويل والمصدر من قطاع يمكن أن يساعد في إدارة تمويل المدارس. إذا تمت ملاحظتها وتبعتها فإن المؤسسة التعليمية لديها مصادر تمويل إما كبيرة (مقياس وطني) أو جزئية (مقياس المدرسة المحلية) (Kusumaningrum et al., 2015). بالنسبة لأنواع التكاليف على المستوى الوطني يتم الحصول عليها من:

1. مصادر تكاليف إيرادات الدولة الناشئة من قطاع الضرائب، في شكل ديون دولتنا الناشئة عن ضرائب الدخل الشخصية أو المؤسسية وضرائب القيمة المضافة على السلع مثل الأراضي ومبيعات السلع الكمالية وضرائب الأراضي والمباني والضرائب المتولدة من المكوس.
2. دخل الدولة من القطاع غير الضريبي. على سبيل المثال من استخدام الموارد الطبيعية المسماة "الغاز" و "غير النفط والغاز".

3. أعمال الدولة في أشكال أخرى بما في ذلك بيع الأسهم والشركات المملوكة للدولة المصنفة إلى الشركات المملوكة

على مستوى الدولة والشركات المملوكة على مستوى المحلي.

4. المساعدة الخارجية في شكل منح وقروض من المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي، بنك التنمية

الآسيوي، صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) أو من الحكومات

الأجنبية، سواء من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف (Usman, 2010)

محور مناقشة الباحث هنا هو فيما يتعلق بمصادر التمويل والدخل للمدارس أو المؤسسات التعليمية سواء على المستوى

الابتدائي أو المتوسط أو المستوى الثانوي أو مؤسسات التعليم العالي التي يمكن قياسها وحسابها. للتعليم دور مهم في تحسين

جودة الموارد البشرية.

ويرى الباحث أن تمويل التعليم هو تحليل للإدارة التعليمية الذي يبحث عن كيفية الحصول على مصادر الأموال

وكيفية استخدام تكاليف التعليم وكذلك المسؤولية عن استخدام هذه الأموال. لذلك، فإن تمويل التعليم هو عامل مهم في

المؤسسات التعليمية. ذكر في الفصل الثاني عشر من دستور وطني عام 1945 المادة 31 أن "الدولة تعطي الأولوية لميزانية

التعليم على الأقل عشرين بالمائة من ميزانية الدولة وعائلاتها ومن ميزانية الإنفاق الإقليمي لتلبية احتياجات تنفيذ التعليم

الوطني". تكلفة التعليم بما في ذلك مصدر الحصول على التمويل وتؤثر بشكل كبير على العملية التعليمية. تكاليف التعليم

هي مقياس لمقدار الإنفاق النقدي وغير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة.

منهجية البحث

تم إجراء هذا البحث باستخدام منهج البحث المكتبي من خلال جمع المعلومات والبيانات بمساعدة المواد المختلفة

الموجودة في المكتبة مثل الكتب المرجعية ونتائج البحوث السابقة المماثلة والمقالات والملاحظات والمجلات المختلفة المتعلقة

بالمشكلة المراد حلها (Bakri, 2003).

وفقاً للدكتور عبيد العبدلي، فإن البحث الأدبي هو بحث يتم إجراؤه باستخدام الدراسات النظرية والمراجع والمؤلفات العلمية الأخرى المتعلقة بالثقافة والقيم والمعايير التي تتطور في الوضع الاجتماعي قيد الدراسة. لذلك فإن الطريقة التي سيتم استخدامها في هذا البحث هي أيضاً طريقة نوعية، وفقاً لمنهج البحث الذي يكشف بعض المواقف الاجتماعية من خلال وصف الواقع بشكل صحيح، ويتكون من كلمات تعتمد على تقنيات جمع البيانات وتحليلها.

لذلك، يتم تنفيذ الأنشطة البحثية من خلال جمع المعلومات والبيانات بمساعدة مواد مختلفة في المكتبة مثل الكتب المرجعية ونتائج البحوث السابقة المماثلة والمقالات والملاحظات والمجلات المختلفة المتعلقة بالمشكلة التي سيتم حلها. (Sugiono, 2013).

نتائج البحث ومناقشتها

مصادر تمويل التعليم في المدرسة من منظور نظام تمويل التعليم في إندونيسيا

ينص دستور وطني عام 1945 على أن إعمال الحق في التعليم هو من مسؤولية الدولة. فمن هنا يجب أن تكون الدولة الطرف الأكثر مسؤولية عن إعمال الحق في التعليم. وعلى أي حال يجب ألا تتنازل الدولة عن مسؤوليتها عن تمويل التعليم. لتحقيق تعليم جيد، بالطبع، يجب أيضاً دعمه بأموال كافية لتمويل. ومن المستحيل أن تتحسن نوعية التعليم إذا كانت الأموال المقدمة غير كافية لتمويل التعليم. لا يزال التعليم في إندونيسيا متخلفاً مقارنة بالبلدان الأخرى، ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الأموال المتاحة لتمويل التعليم ليست كبيرة كما هو الحال في البلدان الأكثر تقدماً. في الواقع، إذا نظرنا إلى البلدان المتقدمة، فإنها تميل إلى إنفاق مبلغ كبير من المال على تعليمها. يحدث ارتفاع تخصيص التعليم في البلدان المتقدمة بسبب الإرادة السياسية المتزايدة لصانعي القرار بشأن أهمية التعليم (Fiandi, 2022).

وفقاً لمسند تكاليف التعليم هي أحد النظم المركزية في التعليم، التكلفة هي جزء من دعم تنفيذ التعليم لأنها تتعلق بالتمويل التشغيلي لتنفيذ التعليم من أصغر إلى أكبر تمويل تشغيلي. (Harahap, 2022) التعليم كشيء معقد للغاية يتطلب

الكثير من التمويل. يجب الوفاء بجميع جوانب التعليم التي ستدعم الاستمرار السلس للتعليم. لا يمكن تحقيق جميع جوانب التعليم بدون تمويل. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يستمر التعليم بدون تمويل، ناهيك عن التعليم في المؤسسات التعليمية الرسمية. (Fiandi, 2022) من ناحية أخرى، يجب على الدولة الاستمرار في نشر تمويل التعليم من خلال الرجوع إلى المعايير القياسية. يجب تنظيم استخدام تمويل التعليم لأنه بصرف النظر عن أموال المصروفة من جهتي الدولة والمحلي يمكن أيضا جمع أموال التعليم من المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية أو الجمعيات أو المنظمات. فيما يلي سيصف الباحث موارد تمويل التعليم في سبعة أقسام:

أولا: مصدر تمويل التعليم يأتي من الحكومة المركزية

هناك حقيقة أن دستور عام 1945 قد نص على أن جميع الحقوق في التعليم هي مسؤولية الدولة. وهذا يعني أنه من الناحية العقائدية يجب أن تكون الدولة الطرف الأكثر مسؤولية في عملية الرحلة التعليمية للمجموعات الزائفة. (Fiandi, 2022) بالنسبة إلى مصدر تمويل التعليم الذي يأتي من جهة الحكومة المركزية فصدر القانون رقم 20 لعام 2003 بشأن نظام التعليم الوطني المادة 49 حيث قال "يتم تخصيص أموال التعليم بخلاف رواتب التعليم وتكاليف التعليم الرسمية بحد أدنى 20٪ من ميزانية الدولة و 20٪ كحد أدنى من ميزانية المحلية للوفاء بتنفيذ التعليم الوطني. وهذا ما أكدته دستور نظام التعليم الوطني رقم 20/2003 الذي يفرض التزام الحكومة بتخصيص 20٪ من تكاليف التعليم من ميزانية الدولة وميزانية المحلية حتى يتمكن المجتمع من الحصول على الخدمات التعليمية وفقا لرؤية وزارة التعليم وهي (Budaya Budi, 2013): التوافر من خدمات التعليم؛ والقدرة على تحمل تكاليف خدمات التعليم؛ وجودة الخدمات التعليمية ومدى ملاءمتها؛ والمساواة في خدمات التعليم؛ واليقين في الحصول عليها خدمات تعليمية.

تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن التعليم العام، على المستويين المركزي والمحلي مع كون النظام الاقتصادي الحالي لإندونيسيا نظاما اقتصاديا ديمقراطيا وهذا كما ذكر إدوين بسمار وآخرون؛ فقد كشفوا أن ديمقراطية النظام الاقتصادي

كنظام اقتصادي وطني وهو تجسيد لفلسفة إندونيسيا المعروف باسم Pancasila ودستور عام 1945 الذي يقوم على أساس القرابة والتعاون المتبادل من الشعب ومن أجله تحت قيادة الحكومة وإشرافها. (Sisdiknas, 2003)

يتم صرف تمويل التعليم من الحكومة المركزية من قبل الحكومة من خلال توزيع أموال بنك الشارقة. يتم تخصيص أموال بوس من قبل الحكومة لكل طالب مع مبلغ الميزانية وفقا لمستوى تعليمهم. في استخدام وإدارة أموال بوس، يجب أن تسترشد المؤسسات التعليمية بالتعليمات الفنية لاستخدام أموال بوس الصادرة عن الحكومة. تمنح الحكومة أموال بوس لجميع المدارس التي لديها بالفعل تصاريح تشغيلية من الحكومة على الرغم من أن المدرسة / المؤسسة التعليمية لا تزال في وضع خاص تديره المؤسسة / المجتمع به (Fiandi, 2022)

من الواضح أنه تحت أي ظرف من الظروف، فإن الدولة الإندونيسية ملزمة بتعليم أطفالها. يجب تنظيم الأموال التي يتم الحصول عليها من ميزانية الدولة والمجتمع فيما يتعلق بالتحصيل وكيفية استخدامه ثم كيفية حسابه. تحتاج الأنظمة الخاصة بإدارة تمويل التعليم من أجل الحصول على أساس قانوني قوي إلى التنظيم على مستوى الأنظمة الحكومية. تمويل التعليم بنسبة 20٪ يجب تغطيته من الميزانية وليس من ميزانية الإيرادات.

علاوة على ذلك، فإن الشيء الذي يجب القيام به هو وصف ميزانية التعليم البالغة 20٪ وفقاً للمسار. يتم تنظيم مصدر تمويل التعليم في المادة 47 من القانون رقم 20 لعام 2003. وقد ادعى عدد من المناطق تخصيص 20٪ من أموال ميزانية المحلي للتعليم. توفر كل هذه الأحكام توضيحاً بأن الحكومة ستضمن وجود تخصيص محدد للأموال المستخدمة لتوفير التعليم. ومع ذلك، من الناحية العملية، لا تمتلك الحكومة حتى الآن القدرة المالية الكافية، بحيث يتم تخصيص الأموال على مراحل وبشكل مستمر مع الالتزام بزيادة المخصصات كل عام. (Sudarmono et al., 2021)

بالإضافة إلى أموال تكلفة تشغيل المدرسة التي تعد مساعدة روتينية صادرة عن الحكومة المركزية يتم تصنيف المساعدة

الحكومية الأخرى في قطاع التعليم إلى: أنواع المساعدة الاجتماعية في مجال التعليم تشمل:

1. تشييد للمباني المدرسية

2. إعادة التأهيل الجسدي.

3. شراء المرافق والبنية التحتية

4. تنفيذ أنشطة أخرى في مجال التعليم

5. المنح الدراسية التي تترجم إلى بطاقات *Smart Indonesia* وبطاقات المنح الدراسية الأخرى (Haryati, n.d.;

W. P, 2013; Wakhid, 2020),

وبالتالي، فإن المساعدة التمويلية الحكومية في مجال التعليم، ولكن لم يتم توزيعه بالتساوي بحيث لا تشعر بعض

المؤسسات التعليمية بالتغيير في التعليم سواء في الوضع الحكومي أو الخاص.

ثانياً: مصدر تمويل التعليم يأتي من الحكومة المحلية

يتم توفير أموال التعليم من الحكومات المحلية للوحدات التعليمية في شكل منح وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

تمويل التعليم لا ينفصل عن مصدر واستخدام أموال التعليم. وقد تم تنظيم مصادر التعليم في القانون رقم 20 لعام 2003،

المادة 47، التي يتم الحصول عليها من صناديق التعليم بخلاف رواتب المعلمين وتكاليف التعليم على تخصيص 20٪ من

الأموال من ميزانية المحلية. (Arwildayanto et al., 2017)

إن تنفيذ التمويل الإقليمي له تأثير على المدارس العامة في المنطقة، كما تُستخدم معظم الأموال التي يتم جمعها من

المجتمع لتلبية العديد من الاحتياجات في المدارس بما في ذلك زيادة رفاة المعلمين وجميع الأشياء التي لا تتعلق مباشرة

بتحسين الجودة التعليمية. يقوم استخدام أموال التعليم على مبادئ العدل والكفاءة والشفافية والمساءلة. تخصص أموال التعليم

بخلاف رواتب المعلمين والتكاليف الرسمية 20٪ على الأقل من الميزانية المحلية. يتم تخصيص رواتب المعلمين والمحاضرين

المعينين من قبل الحكومة في ميزانية الإيرادات والإنفاق الحكومية.

تقع مسؤولية مصادر تمويل التعليم في المدارس بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، بحيث يتم تنظيم المخصصات

أيضاً في تخصيصها، بحيث يتم تحقيق شفافية الميزانية للمجتمع والمقيمين المتعلمين في المدارس، جاءت اللائحة الحكومية رقم

Diterbitkan oleh STAI Ali bin Abi Thalib Surabaya

Website Jurnal : <https://jurnal.stai-ali.ac.id/index.php/Alfawaid>

DOI Jurnal : <https://doi.org/10.54214/alfawaid>

48 لعام 2008 بشأن تمويل التعليم (المواد من 7 إلى 30)، تمويل التعليم هو مسؤولية الحكومة المركزية والحكومات المحلية التي تتكون من 5 (خمسة) أنواع، وهي:

1. تكاليف الاستثمار في وحدة التعليم وتشمل: تكاليف الاستثمار في الأراضي التعليمية وتكاليف الاستثمار بخلاف الأراضي التعليمية 3؛

2. تكاليف الاستثمار لتنفيذ التعليم أو إدارته، بما في ذلك: تكاليف الاستثمار في الأراضي وتكاليف الاستثمار بخلاف الأرض؛

3. التكاليف التشغيلية لوحدات التعليم، بما في ذلك: تكاليف الموظفين وتكاليف غير الموظفين.

4. التكاليف التشغيلية لتنفيذ التعليم أو إدارته، والتي تشمل: تكاليف الموظفين وتكاليف غير الموظفين.

5. المساعدة في الرسوم الدراسية والمنح الدراسية للطلاب (W. P, 2013)

يتم الحصول على تكاليف التعليم على مستوى المدرسة من الإعانات المقدمة من الحكومة المركزية والحكومات المحلية ورسوم الطلاب ومساهمات المجتمع. بقدر ما يتم تسجيله في خطة ميزانية المدرسة، فإن معظم تكلفة التعليم على مستوى المدرسة الحكومية تأتي من الحكومة المركزية، بينما تأتي بالنسبة للمدارس الأهلية من الطلاب أو المؤسسات.

ثالثاً: مصادر تمويل التعليم من أولياء أمور الطلاب

تتم إدارة تمويل التعليم الذي يأتي من أولياء أمور الطلاب حالياً من قبل المدرسة في شكل لجنة مدرسية. والسؤال هو ما هي بالضبط لجنة المدرسة ومن هم أعضائها والنطاق المحدد في لجنة المدرسة.

وفقاً للقانون رقم 20 لسنة 2003 بشأن نظام التعليم الوطني، المادة 56، يتم تعريف لجنة المدرسة على أنها مؤسسة

مستقلة، تم تشكيلها وتلعب دوراً في تحسين جودة الخدمات من خلال تقديم الاعتبار والتوجيه والدعم للموظفين والمرافق

والبنية التحتية وكذلك الإشراف التعليمي على مستوى الوحدة. بالإشارة إلى هذا التعريف، من الواضح جداً أن لجنة المدرسة لها دور استراتيجي في تحديد جودة تنفيذ المدرسة.

بالإضافة إلى ذلك، ينظم لائحة وزير التعليم رقم 75 لعام 2016 بشأن اللجان المدرسية بما في ذلك جمع الأموال والموارد التعليمية الأخرى من المجتمع سواء الأفراد أو المنظمات أو رجال الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الجهود الإبداعية والمبتكرة. يشمل التمويل الذي تحدده المدرسة من الدخل والمصروفات التكاليف المدرجة في الميزانية لتطوير عملية التعلم بناء مرافق معينة والمساهمة في تطوير الموظفين. (Imron, Moh, 2016)

رابعاً: مصدر تمويل التعليم يأتي من الآباء بالتبني

تصف العديد من التعريفات دور الوالدين بالتبني في التعليم بأن الآباء بالتبني هم أولئك الذين يقدمون طوعية المساعدة التعليمية لأطفال المدارس من الأسر الفقيرة حتى يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الرسمي سواء كان فرداً أو مجموعة أو شركة. وكذلك وفقاً لقاموس الإندونيسى الكبير، فإن الآباء بالتبني هم هيئة فردية أو جماعية أو مجتمعية تقدم المساعدة للأطفال المحرومين من خلال تقديم المساعدة التعليمية حتى يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم في المستوى الأساسي بشكل صحيح في سياق التعليم الإلزامي (Sudarmono et al., 2021).

يمكن الاستنتاج أن الوالد بالتبني هو الشخص الذي يحل محل دور الوالدين بحيث يقوم دور الوالدين كمصدر لتمويل التعليم وتوجيه المواقف والعلاقات في الحياة اليومية، بالإضافة إلى كونه قدوة يمكن اتباعها طوعية. يوجد حالياً العديد من مصادر التمويل من الآباء بالتبني، بصرف النظر عن دور الأيتام التي تديرها المؤسسات الدينية، هناك أيضاً الآباء بالتبني التي تديرها مجموعات من الأشخاص الذين يهتمون حقاً بالتعليم. (Sudarmono et al., 2021)

خامساً: مصدر تمويل التعليم تأتي من مجموعات المجتمع

أكد القانون رقم 20 لسنة 2003 بشأن نظام التعليم الوطني، مادته 8 و9، على أن العلاقة بين المجتمع وبرامج التعليم هي أن للمجتمع الحق في المشاركة في التخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج التربوية، وأن المجتمع هو الآخر ملزمة بتوفير دعم الموارد في تنفيذ التعليم. إن تحسين جودة التعليم الوطني والتوزيع العادل للتعليم الوطني لا يقع فقط على عاتق الحكومة، سواء كانت الحكومات المركزية أو المحلية، ولكن هناك حاجة أيضًا إلى مشاركة المجتمع. لذلك، نحتاج إلى حاوية يمكنها استيعاب الرغبات أو الاقتراحات التي يمكن أن تؤثر على برنامج تعليمي (Apriyani et al., 2022).

إحدى المجموعات المجتمعية التي تهتم بالتعليم هي المؤسسات أو المجموعات المجتمعية التي تشارك في إدارة المؤسسات التعليمية وتمويلها، ومن بينها: شركة هوندا للسيارات التي تقدم برامج تعليم ريادة الأعمال في المدارس في هذه الحالة يمكن أن تكون يتم استيعابها من خلال جوانب مختلفة وهناك مجموعات مجتمعية أخرى تهتم بالتعليم.

(Prihanarko & Hidayati, 2023) يمكن للمجتمعات التي تنظمها الأعمال التجارية إقامة علاقات مع المدارس

للأسباب التالية:

1. تعليم ريادة الأعمال المتكامل في جميع المواد المهنية في المدارس المهنية
2. دمج تعليم ريادة الأعمال في الأنشطة اللامنهجية
3. تعليم ريادة الأعمال من خلال التطوير الذاتي
4. تعلم ريادة الأعمال من النظرية إلى التطبيق
5. دمج تعليم ريادة الأعمال في المواد أو الكتب المدرسية ومن خلال الثقافة المدرسية)

سادسا: مصادر تمويل التعليم تأتي من الطلاب

وفقا لأنور، يتم تعريف التكلفة المباشرة على أنها مصروف الأموال التي تمول بشكل مباشر تنفيذ التعليم والتدريس والبحث وخدمة المجتمع. تعرف التكاليف المباشرة أيضا بأنها التكاليف التي تمس بشكل مباشر جوانب وعمليات التعليم.

على سبيل المثال، تكلفة رواتب المعلمين وشراء مرافق التدريس والتعلم. والتكاليف المتكبدة لتنفيذ أنشطة التدريس وتعلم الطلاب هي في شكل شراء أدوات التدريس، ومرافق التعلم، وتكاليف النقل، ومرتبات المعلمين، التي تتكبدها الحكومة والآباء والطلاب أنفسهم. فيما يلي أنواع التكاليف التي تشكل جزءا من التكاليف المباشرة، وهي: التكاليف المتكررة. (Sudarmono et al., 2021). مصادر تمويل التعليم الناشئة عن الطلاب المشار إليها هنا هي في شكل جميع الأنشطة الطلابية التي يمكن أن تدر الأموال ويمكن استخدامها في تمويلها في المدرسة (Haryati, 2012). على عكس تكاليف التعليم الروتينية الإلزامية الصادرة عن أولياء الأمور من خلال لجنة المدرسة، يتم إنشاء مصدر الأموال هذا من واحد أو عدة أنشطة للطلاب في الإنتاج ويمكن تخصيصها لتطوير المدرسة أو المؤسسة التعليمية نفسها.

سابعاً: مصدر تمويل التعليم يأتي من الجمعيات أو المؤسسات الغير الربحية

تم إنشاء الجمعيات التعليمية لتحقيق الهدف المتمثل في تثقيف جيل الشباب ليصبحوا مفكرين نقديين. المؤسسة كيان قانوني له أهداف في المجال الاجتماعي والدين والإنسانية. يجب أن تستوفي المؤسسات المتطلبات التي يحددها القانون. توجد قوانين تنظم المؤسسات في إندونيسيا وهي القانون رقم 16 لعام 2001 والقانون رقم 28 لعام 2004. تعريف الجمعية وفقاً لقانون الخاص بالجمعية رقم 16 لسنة 2001، الجمعية هي كيان قانوني يتكون من أصول منفصلة وأنشئت لتحقيق أهداف في المجالات الاجتماعية مثل التعليم والدين والإنسانية. للمؤسسة حقوق والتزامات يجب تنفيذها (Fiandi, 2022).

هناك العديد من الجمعيات أو المؤسسات أو المنظمات في مجال التعليم والتي تساعد الحكومة في تعليم التعليم الإندونيسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. توجد المؤسسات التعليمية عندما تكون الحكومة غير قادرة على الاستجابة للاحتياجات التعليمية التي تتماشى مع سكان المواطنين الإندونيسيين، عدد المدارس الأهلية تحت رعاية المؤسسة يتجاوز عدد المدارس الحكومية القائمة (Prihanarko & Hidayati, 2023). يتم تصنيف إدارة الجمعية إلى:

1. المنظمات الدينية المجتمعية مثل جمعية المحمدية جمعية نهضة العلماء وجمعية الإرشاد وغيرها من الجمعيات الدينية.
2. المنظمات غير الحكومية المجتمعية الفردية مثل جمعية Khairul Tanjung
3. مؤسسة الشركة مثل مؤسسة ويلمار

ثامنا: مصادر تمويل التعليم على أساس الاستثمار في التعليم

التعليم هو بداية صحة جميع جوانب المجتمع، على سبيل المثال، مجال التكنولوجيا والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهلم جرا. الاستثمار في التعليم هو استثمار مفيد جدا على المدى الطويل وينبغي أن يكون أولوية. الشخص الذي ينجح في عالم التعليم سينجح أيضا في تطوير المجالات المذكورة أعلاه. التعليم الجيد ضروري لمستقبل الأطفال والآباء. (M. Hanif Satria Budi, 2020)

وقال جاك كلارك فرانسييس، فإن الاستثمار هو زراعة نموذج ومن المتوقع أن تولد أموالا إضافية في المستقبل. علاوة على ذلك، وفقا لفارنك رايلي، قال إن الاستثمار هو التزام بدولار واحد في فترة معينة، وسيكون قادرا على تلبية احتياجات المستثمرين في المستقبل من خلال:

1. وقت استخدام الأموال،
 2. معدل التضخم الذي يحدث،
 3. عدم اليقين من الظروف الاقتصادية في المستقبل.
- بناء على التعريفات أعلاه، يمكن الاستنتاج أن الاستثمار هو شكل من أشكال التضحية بالثروة في الوقت الحاضر للحصول على أرباح مستقبلية بمستوى معين من المخاطر. بناء على تعريف الاستثمار والتعليم، يمكن استنتاج أن الاستثمار في التعليم هو الاستثمار في المؤسسات التعليمية من أجل الحصول على أموال في المستقبل حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

هناك ثلاثة أسباب على الأقل لإعطاء الأولوية للتعليم كاستثمار على المدى الطويل.

1. التعليم أداة للتنمية الاقتصادية

2. . التغذية الراجعة التعليمية

3. الوظائف غير الاقتصادية

إدارة التمويل وفقا للمبادئ الإسلامية

إدارة الإدارة المالية في المدارس الإسلامية في الختام، أصدرت الحكومة لوائح بشأن تقنيات إدارة التعليم في المدارس كأساس ودليل إرشادي لمنظمي المدارس للقيام بوظائفهم. ثم إدارة تكاليف التعليم في المدارس لا تزال أكثر تدليلاً للمدارس العامة من المدارس من حيث الميزانية. يمكن الحصول على مصادر تمويل التعليم المدرسي من الحكومة المركزية والحكومات المحلية وصناديق التعاون مع الشركات الخاصة ومساهمات أولياء أمور الطلاب ومن نتائج أنشطة البازار والمعارض التي تنظمها المدارس وغيرها (Nuha & Afandi, 2022) (Harahap, 2022).

يركز تمويل التعليم بشكل أساسي على الجهود المبذولة لتوزيع الفوائد التعليمية والعبء الذي يجب أن يتحمله المجتمع. الرسوم هي ببساطة قيمة الأموال التي يتم إنفاقها أو الخدمات المقدمة للطلاب. يرتبط تمويل التعليم بتوزيع الأعباء الضريبية في أنواع مختلفة من ضرائب الفئات البشرية وكذلك طريقة تحويل الضرائب إلى المدارس. الشيء المهم جداً في تمويل التعليم هو مقدار الأموال التي يجب إنفاقها، وأين يتم الحصول على مصدر المال، ولمن يجب إنفاق الأموال. (Munir, 2013)

أ- أنواع التعليم

تنقسم أنواع التعليم في إندونيسيا إلى نوعان، وهي: رسمي وغير رسمي. شرح لكل نوع من أنواع التعليم:

1. التعليم الرسمي، أي التعليم الذي تنظمه المؤسسات التعليمية ذات المستويات الزمنية التي تنظمها وزارة التربية والتعليم والثقافة والذي ينقسم إلى مستويات: روضة الأطفال (روضة الأطفال)، المدرسة الابتدائية (SD)،

المدرسة الإعدادية (SMP)، المدرسة الثانوية (SMA)، المدرسة الثانوية المهنية (SMK)، المرحلة الجامعية، المرحلة الدراسات العليا.

2. التعليم غير الرسمي أو غير النظامي، أي مسار التعليم خارج التعليم الرسمي الذي يمكن تنفيذه بطريقة منظمة ومتدرجة. يمكن تقييم نتائج التعليم غير الرسمي معادلة لنتائج برامج التعليم النظامي بعد اجتياز عملية تقييم التكافؤ من قبل مؤسسة معينة من قبل الحكومة.

ب- تعريف مصدر التمويل

مصادر تمويل التعليم هي تمويل يتم تنفيذه على أساس مسؤولية الدولة كمؤسسة مكلفة بموجب القانون بتوفير التعليم، سواء من قبل الدولة أو المناطق. تنظم أنواعها ومخصصاتها بقرارات رئاسية أو وزارية تتعلق بالتمويل والتعليم (العتبي، ١٤٢٥). يجادل جونز ومورفيت بأن "التعليم له دور حيوي في الاقتصاد والدولة الحديثة" (Sudarmono et al., 2021). بشكل عام، يعد تمويل التعليم تعقيداً، حيث ستكون هناك علاقات متبادلة في كل مكون، والذي يتراوح من الجزئي (الوحدات التعليمية) إلى الكلي (الوطني)، والذي يشمل مصادر تمويل التعليم، ونظم وآليات تخصيصه، والفعالية والكفاءة في استخدامه، والمساءلة عن نتائجه تقاس بالتغيرات التي تحدث على جميع المستويات، وخاصة المؤسسات التعليمية، والمشاكل التي لا تزال مرتبطة بتمويل التعليم، لذلك هناك حاجة إلى دراسة خاصة للتعرف بشكل أكثر تحديداً على تمويل التعليم هذا

ج- مصادر التمويل في المدارس

تختلف مصادر التمويل في المدارس، من أولياء الأمور في شكل لجان مدرسية تتكلف من قبل المدرسة إلى الطلاب / أولياء الأمور، بالنسبة للتمويل الذي يجب أن يصدر من قبل أولياء الأمور / الطلاب، وهي: الرسوم الأساسية، الرسوم المدرسية الشهرية / الرسوم الدراسية، رسوم امتحان منتصف الفصل الدراسي، رسوم امتحان نهاية الفصل الدراسي، رسوم

الأنشطة اللامنهجية، رسوم النشاط العملي، شراء الكتب المدرسي، شراء الزي المدرسي، رسوم الرحلة الميدانية / التنمية العقلية / المراجع، التبرعات الاجتماعية. مثل رسوم برامج الاجتماعية وتكاليف أخرى.

د- مصادر تمويل التعليم في إندونيسيا

مصادر تمويل التعليم في إندونيسيا تأتي من:

1. (البلد / المنطقة. القانون رقم 20 لسنة 2003 بشأن نظام التعليم الوطني، المادة 49 "يتم تخصيص أموال

التعليم بخلاف رواتب التعليم وتكاليف التعليم الرسمية بحد أدنى 20٪ من ميزانية الدولة و 20٪ كحد أدنى من

ميزانية الإيرادات المحلية تسمى صندوق التخصيص العام والمضاف جزئياً مع صندوق التخصيص الخاص

2. (خارج الولاية والمناطق، بما في ذلك: مصادر صندوق التعليم تأتي من أولياء أمور الطلاب، مصادر صندوق

التعليم تأتي من الآباء بالتبني، مصادر صندوق التعليم تأتي من مجموعات المجتمع، مصادر صندوق التعليم تأتي

من الطلاب، مصادر صندوق التعليم تأتي من المؤسسات

ه- تنظيم مصادر تمويل التعليم

تم تنظيم اللوائح الخاصة بمصادر تمويل التعليم في القانون، وهي:

1. المادة ٤٦ عن مسؤولية التمويل

تمويل التعليم هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة والحكومة الإقليمية والمجتمع. تتحمل الحكومة المركزية والحكومات

المحلية مسؤولية توفير ميزانية التعليم على النحو المنصوص عليه في المادة 31 الفقرة (4) من دستور جمهورية

إندونيسيا لعام 1945.

يتم تنظيم الأحكام المتعلقة بمسؤولية تمويل التعليم كما هو مشار إليه في الفقرتين (1) و (2) من خلال اللوائح

الحكومية.

2. المادة رقم ٤٧ مصادر تمويل التعليم

يتم تحديد مصادر تمويل التعليم على أساس مبادئ الإنصاف والكفاية والاستدامة. تقوم الحكومة المركزية والحكومة المحلية والمجتمع بتعبئة الموارد الموجودة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. يتم تنظيم الأحكام المتعلقة بمصادر تمويل التعليم كما هو مشار إليه في الفقرتين (1) و (2) من خلال لائحة حكومية.

و- تخصيص ميزانية التعليم في المدرسة الإسلامية

سيتم تحديد حساب التكاليف في التعليم من قبل المدرسة التي تستند أيضاً إلى حساب التكاليف الحقيقية وفقاً لنوع وحجم الأنشطة. تكلفة الوحدة لكل طالب هي مقياس يصف مقدار الأموال المخصصة للمدارس الدينية بشكل فعال لصالح الطلاب في متابعة التعليم. نظراً لأنه يتم الحصول على تكلفة الوحدة هذه من خلال مراعاة عدد الطلاب في كل مدرسة، فإن مقياس تكلفة الوحدة يعتبر قياساً ويمكن مقارنته بين مدرسة وأخرى. يمكن إجراء تحليل لتكاليف الوحدة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة الأخرى باستخدام المدارس كوحدة تحليل. من خلال تحليل تكلفة الوحدة، من الممكن معرفة الكفاءة في استخدام مصادر التمويل في المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، يمكنه أيضاً تقييم كيفية وجود سياسات بديلة في محاولة لتحسين أو تحسين نظام التعليم.

في مصطلحات الإدارة المالية، وخاصة الإدارة المالية في مجال التعليم، هناك تمييز بين التكاليف والتعلم. التكلفة هي القيمة الكبيرة هي القيمة الكبيرة للأموال التي يقدر أنها تحتاج إلى توفيرها لتمويل أنشطة معينة، على سبيل المثال الأنشطة الأكاديمية والأنشطة الطلابية وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن التعلم هو مقدار الأموال الحقيقية التي يتم إنفاقها لتمويل وحدات نشاط معينة، على سبيل المثال أنشطة التدريب العملي للطلاب. لذلك، غالباً ما يكون هناك فرق بين التكاليف المدرجة في الميزانية والتعلم الحقيقي.

ثم بشكل عام، ينقسم تمويل التعليم إلى نوعين، وهما: التكاليف الروتينية، التي تغطي بشكل أساسي التكاليف التشغيلية الكاملة لتنفيذ التعليم مثل التكاليف الإدارية وصيانة المرافق والإشراف والرواتب وتكاليف الرعاية الاجتماعية والتكاليف الرأسمالية، وهي تكاليف التطوير بما في ذلك تكاليف التطوير المادي وشراء الأراضي وشراء السلع الأخرى الممولة من خلال ميزانية التنمية.

الخلاصة

عند النظر في التغيرات التي تؤثر على مصادر تمويل المدارس، يتضح أن العوامل الداخلية والخارجية تتفاعل بشكل متكامل لتشكيل تحديات مالية معقدة. إن الإدارة المالية غير الفعالة، إلى جانب احتمالية اختلاس الأموال، تشكل تهديدا خطيرا لاستمرارية واستقرار المؤسسات التعليمية من الناحية المالية. إن الاعتماد الحصري على مساهمات الطلاب، دون وجود جهود لتنوع مصادر الإيرادات، يُضعف مرونة المدارس المالية، لا سيما عند مواجهة الأزمات الخارجية مثل الجائحة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد الحاجة إلى تطوير البنية التحتية وعبء النفقات الذي يتجاوز قدرة الميزانية الحالية قد يعيق تلبية الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية. بناء على ذلك، فإن الإصلاح الشامل للإدارة المالية، وتعزيز الشفافية، واستكشاف مصادر تمويل أكثر تنوعا واستدامة، يشكل خطوات حاسمة لضمان التنافسية والمرونة المستقبلية للمدارس.

المراجع

- Apriyani, A., Safidah, N., Awilisni, S., & ... (2022). Sumber Dana Pendidikan Berdasarkan Peraturan Perundang-Undangan Di Indonesia. *Unisan*, 01(03), 277–287.
- Arwildayanto, Lamatenggo, N., & Sumar, W. T. (2017). Manajemen Keuangan Dan Pembiayaan Pendidikan. In *Journal of Chemical Information and Modeling* (Vol. 110, Issue 9).
- Bakri, M. (2003). *Metodologi Penelitian Kualitatif: Tinjauan Teoritis dan praktis*. Lembaga Penelitian Universitas Islam Malang.

- Budaya Budi. (2013). Manajemen Pembiayaan Pendidikan Pada Sekolah Dasar Yang Efektif. *Likhita Prajna. Jurnal Ilmiah Fakultas Pendidikan Dan Ilmu Pendidikan*, 18, 42–59.
- Fiandi, A. (2022). Sumber-Sumber Dana Pendidikan. *Jurnal Basicedu*, 6(6), 10414–10421.
- Harahap, S. A. (2022). Pengelolaan Biaya Pendidikan Madrasah. *Journal of Education and Teaching*, 3(2), 215–220.
- Haryati, S. (n.d.). *Biaya Pendidikan Sekolah Menengah Pertama*.
- Haryati, S. (2012). Pengembangan Model Manajemen Pembiayaan Sekolah Menengah Pertama (SMP) Rintisan Sekolah Bertaraf Internasional (RSBI) Di Kota Magelang. *Journal of Economic Education*, 1(1), 64–70.
- Imron, Moh, J. (2016). Manajemen Pembiayaan Sekolah. *Al-Ibrah*, 1(1), 69–93.
- Kusumaningrum, D. E., Triwiyanto, T., Sunarni, Sunandar, A., Sumarsono, R. B., ZUlkarnain, W., Nurabadi, A., & Juharyanto. (2015). *Manajemen Pendidikan*. Universitas Negeri Malang.
- M. Hanif Satria Budi. (2020). Analisis Sistem Pembiayaan Pendidikan yang dikelola Kementerian Agama. *SALIMIYA: Jurnal Studi Ilmu Keagamaan Islam*, 1(2), 128–149.
- Munir, A. (2013). Manajemen Pembiayaan Pendidikan dalam Perspektif Islam. *Jurnal At-Ta'dib*, 8(2). <https://doi.org/10.17509/manajerial.v2i2.16466>
- Pidarta, M. (2004). *Manajemen Pendidikan Indonesia*. Rineka Cipta.
- Prihanarko, A., & Hidayati, D. (2023). Pemanfaatan Sistem Informasi Pada Manajemen Pembiayaan Sekolah. *Manajemen Pendidikan*, 18(1), 71–82. <https://doi.org/10.23917/jmp.v18i1.21316>
- Sisdiknas. (2003). *Undang-Undang Republik Indonesia Nomor 20 Tahun 2003 Tentang Undang-Undang Republik Indonesia Nomor 20 Tahun 2003 Tentang Sistem Pendidikan Nasional, Pub. L. No. Bab Ii, Pasal 3, 1 (2003)*. 1–21.
- Sudarmono, S., Hasibuan, L., & Anwar Us, K. (2021). Pembiayaan Pendidikan. *Jurnal Manajemen Pendidikan Dan Ilmu Sosial*, 2(1), 266–280. <https://doi.org/10.38035/jmpis.v2i1.448>

- Sugiono. (2013). *Metodologi Penelitian Pendidikan Pendekatan Kuantitatif, Kualitatif dan R&D*. Alfabeta.
- Usman, H. (2010). *Manajemen:Teori, Praktik, dan Riset Pendidikan*. Bumi Aksara.
- W. P, F. (2013). Pembiayaan Pendidikan: Suatu Kajian Teoritis. *Jurnal Pendidikan Dan Kebudayaan*, 19(4), 565–578. <https://doi.org/10.24832/jpnk.v19i4.310>
- Wakhid, A. (2020). Konsep Penganggaran Biaya Pendidikan. *Jurnal Syntax Transformation*, 6(1), 1–9.
- Nuha, Z.,U., & Afandi, A. (2022). Islamic Boarding Schools As A Basis For Character Education In The Industrial Revolution Era 4.0. *WARAQAT : Jurnal Ilmu-Ilmu Keislaman*, 7(1), 65–74. <https://doi.org/10.51590/waraqat.v7i1.265>